الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٤٣
المعقودة يوم الاربعاء
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثالثة والاربعين

UN HDQ ADV
JAN 10 1991
UN/SA COLLECTION

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

مسألة انتاركتيكا : المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات والبت فيها

جدول الاعمال

../..

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.43
27 December 1990
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63260 ٢٠٣٩ز(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

البند ٦٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة انتاركتيكا : المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات و البـ

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يذكر الأعضاء أنه العمل كان المفروض أن تختتم اللجنة نظر البند ٦٧ هذا الصباح . إلا الوفود أعلمني أن المشاورات المكثفة مازالت جارية بشأن مشروع A/C.1/45/L.63/Rev.1 و A/C.1/45/L.64 . وفضلا عن ذلك ، هناك حاجة إ الوقت لمعرفة ما اذا كانت ستترتب آثار في الميزانية البرنامجية ، الأمانة ببيان شفوي يتعلق بمشروع القرار A/C.1/45/L.63/Rev.1 . التطورات بعين الاعتبار ، فإنني أقترح أن نستكمل المناقشة العامة هذا يوجد على قائمة المتكلمين ثلاثة متكلمين فقط - وأن نبت في مشروعي ا الإثنين .

اذا كانت اللجنة توافق على ذلك ، فإنه سيتقرر .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتحدث الأول صب هو ممثل كينيا .

السيد أمبيي - ليغابو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكلـ منطقة انتاركتيكا ، التي تبلغ مساحتها خمسة ملايين ميل مربع و الجنوبي ، من أكثر المناطق عزلة بعد الفضاء وآخر منطقة لم تستكشف ويوجد فيها حوالي ٧٠ في المائة من الموارد المائية العذبة المتوا فرة وتشكل حوالي ١٠ في المائة من مسطح اليابسة . ولا يظهر من أرضها إلا قم يبلغ ارتفاعها ١٥ ألف قدم والتي تشق الغطاء الجليدي . وللقارة نت القطبي الخاص ، ولكمية الجليد الضخمة الموجودة فيها والبحار الشاسعـ بها ، أثر كبير على الغلاف الجوي والمحيطات وظروف الحياة على ا بأسرها .

وهذه المنطقة ، نظرا لقيمتها للبحث العلمي والتعاون ، لاسيما موقعها ونظامها الايكولوجي ، كما ذكر سابقا ، ذات أهمية عظمى لمجتمع الدول بأسره إلى درجة تجعل من المجحف حقا ترك ادارتها بيد ناد مغلق لحفنة من الدول الغنية . كيف يتسنى للمرء أن يفسر ويفهم التناقض بين الإعلان من جهة أن الحرب الباردة قد ماتت وأن عهدا جديدا من التعاون في العلاقات الدولية قد ابتدأ ، والقول لنا من جهة أخرى إنه لا ينبغي أن يكون للأمم المتحدة أي دور في منطقة انتاركتيكا ؟

من الثابت أنه منذ عام ١٩٨٣ ، وكينيا تتحدث عن هذا الموضوع وتتساءل عن نطاق الالتزامات والتعهدات التي قطعت بموجب معاهدة انتاركتيكا لعام ١٩٥٩ . ونحن ندرك أن المعاهدة تحظر ، من بين جملة أمور ، أية تدابير ذات طابع عسكري وتفرض حظرا على التفجيرات النووية ، أيا كان طابعها ، كما تحظر القاء النفايات المشعة . وهذا يضفي على المنطقة طابع المنطقة المنزوعة السلاح إلى حد كبير .

إلا أن وفدي يجد صعوبات رئيسية في فهم الأمور التالية : أولا ، مبدأ القدرة على اجراء بحوث علمية في انتاركتيكا بوصفه شرطا مسبقا ، يطبق بصرامة ، للانضمام الى المعاهدة ؛ ثانيا ، عملية صنع القرار غير الديمقراطية بالنسبة للقضايا المتصلة بانتاركتيكا ؛ ثالثا ، رفض أطراف المعاهدة الدخول في مفاوضات بشأن آلية عالمية من شأنها أن تمكن جميع الدول من تقاسم منافع انتاركتيكا في الحاضر والمستقبل على السواء ؛ ورابعا وأخيرا ، التجاهل التام لقرارات الأمم المتحدة التي تطلب إلى الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لحضور اجتماعاتها .

ونظرا لأن المعاهدة الحالية تشتمل على هذه العيوب الكبيرة ، فإن وفدي لا يعتقد أن مصالح البشرية في انتاركتيكا يمكن أن تُخدم على أفضل وجه من خلال جعل ادارة المنطقة حقا مقصورا على حفنة من الدول الغنية . لذلك ، تؤمن كينيا بقوة أن ادارة انتاركتيكا ينبغي أن تكون عالمية ، لأن الاقليم في الحقيقة تراث مشترك للبشرية . إن الترتيب الحالي الحصري والتمييزي ، الذي يضع مصير انتاركتيكا

وبالتالي مصير المجتمع العالمي في أيدي الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا الـ ٢٥ ، غير مقبول ويتعارض مع مُثُل ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

إن تأثير تعدي الانسان وانسكاب النفط على النظام الايكولوجي في انتاركتيكا لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهميته . فعدد المحطات ازداد زيادة كبيرة من ٣٤ محطة في عام ١٩٨٣ الى ما يزيد على ٥٧ محطة حاليا ، تديرها ٢٠ دولة . والعديد من هذه المحطات عاكفة على مجرد تكرار أبحاث أخرى . والطريقة الوحيدة لوقف إنشاء المزيد من المحطات ، من جانب الدول التي تسعى الى الحصول على وضع صانعي القرار ، هو إنشاء محطة علمية دولية تجعل من غير الضروري تكرار الأبحاث ، ولكنها تساعد في ترتيب أولويات البحث العلمي . في هذه الحالة يصبح من غير الضروري تكرار المستلزمات والبنى الاساسية اللازمة لإنشاء محطات وطنية .

ومن المسائل الأخرى ذات الاهمية الكبرى لوفدي مسألة تتصل بالحظر الدائم على التعدين والتنقيب في انتاركتيكا والمناطق المحيطة بها . وبناء عليه ، نرحب بحرارة بالمعارضة التي أعلنتها استراليا في أيار/مايو ١٩٨٩ لاتفاقية المعادن القطبية ، وهي المعارضة التي انضمت اليها فيما بعد فرنسا ونيوزيلندا وأيدتها ايطاليا وبلجيكا ، من خلال سنّ قوانين محلية .

ومما يجدر ذكره أيضا ويدعو للشكر أن المجتمع الدولي يزداد وعيا بالتدهور البيئي في انتاركتيكا وبأثره الضار على البيئة العالمية . واللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي انعقد في نيروبي في آب/اغسطس ١٩٩٠ ، أضافت بعدا جديدا وزخما لندائنا للحفاظ على انتاركتيكا بوصفها محمية طبيعية وروضة طبيعية . ويحدونا الأمل أن هذا النهج الإيجابي لوقف التدهور البيئي في انتاركتيكا سيستمر الأخذ به بنشاط في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقبل ، الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ .

وقعت في اوروبا تغيرات سياسية لم يسبق لها مثيل ، لم تكن لتخطر ببال أحد ، وفي الحقيقة لم يكن بوسع أحد أن يتصورها قبل سنوات قليلة فقط . وعلى أساس هذه

التغيرات النادرة ، تعتقد كينيا مخلصة أن حفنة الدول التي ادعت لنفسها السلطة على منطقة انتاركتيكا والحقوق الحصرية فيها ستعود الى رشدها وتخضع للحقائق العالمية آجلا لا عاجلا نتيجة للضغط الدولي الهائل والضغوط الوطنية داخل هذه البلدان نفسها .

في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، قال السيد كيرتس بوهلين ، مساعد وزير الخارجية لشؤون المحيطات والشؤون البيئية والعلمية العالمية ، في شهادة له أمام اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان ولجنة الشؤون الخارجية المعنية بالمنظمات الدولية التابعة لمجلس النواب في الولايات المتحدة الامريكية :

"أن حكومة واشنطن تأخذ في اعتبارها مشاعر القلق التي يسببها ما يشار من الاثر المحتمل للتعدين على بيئة انتاركتيكا . ونحن نجري مشاورات مع البلدان الاخرى لإيجاد حل من شأنه أن يعيد توافق الآراء بين جميع الاطراف حول هذه القضية" .

ولئن كنا نقدر أن شواغل المجتمع الدولي قد وصلت أخيرا إلى مسامع أقوى حكومة في العالم ، فإن كينيا لا توافق على وجهة النظر أو النتيجة التي مؤداها أن إعادة إرساء توافق الآراء الذي تحطم بالفعل بين أطراف معاهدة انتاركتيكا هو الحل لمشكلة التدهور البيئي في انتاركتيكا .

إن كينيا ترى أنه لا يمكن التوصل إلى حل مشاكل البيئة في انتاركتيكا إلا من خلال اتفاقية بيئية شاملة تتعلق بحفظ وحماية انتاركتيكا والنظم الإيكولوجية فيها وإقامة محمية طبيعية أو روضة طبيعية عالمية - وذلك كله في إطار الامم المتحدة .

وثمة مسألة أخرى تثير القلق البالغ لدى وفدي هي مسألة جنوب افريقيا . فما زالت دعائم الفصل العنصري راسخة وسليمة ، ومن ثم لا يسعنا ، كوفد افريقي ، أن نظل غير مبالين إزاء استمرار اشتراك نظام بريتوريا العنصري في اجتماعات معاهدة انتاركتيكا وأنشطتها .

وبما أن أغلبية أطراف معاهدة انتاركتيكا تعتبر نفسها معاقل ونصراء للديمقراطية والمساواة ، فقد آن الاوان لان تجمع هذه الاطراف جماع شجاعتها السياسية وتعيد النظر في عضوية جنوب افريقيا بدلا من تأييد الفصل العنصري عن طريق التغاضي عن اشتراك نظام عنصري في اجتماعات الاطراف الاستشارية وأنشطتها .

السيد ظفر الحق (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبلغ المساحة الكلية لقارة انتاركتيكا ١٤ مليون كيلومتر مربع ، أي نحو عشر مساحة اليابسة في العالم . وتغطي ٩٩ في المائة منها صفائح جليدية سميكة . وهي قارة فريدة في نوعها لكونها القارة الوحيدة التي لا يوجد بها أي سكان أصليين أو مستوطنين دائمن . وتعتبر مياه المحيط الجنوبي من بين أكثر البيئات المائية انتاجا في العالم من الناحية البيولوجية ، وتدعم واحدا من النظم الإيكولوجية الفريدة على وجه الارض ، ومن أكثرها تكيفا وتخصصا .

وقد ناقشت الجمعية العامة مسألة انتاركتيكا لسنوات عديدة ، وأكدت الاهمية الحيوية لتلك القارة . وسلطت هذه المناقشات الاضواء أيضا على قلق السواد الاعظم من

أعضاء الأمم المتحدة حيال استبعادها من المشاركة في القرارات المتصلة بمستقبل انتاركتيكا ، القارة التي لها دون شك تأثيرها المباشر على مستقبل كوكبنا .

ولا جدال في أن معاهدة انتاركتيكا ، التي وقّع عليها عدد محدود من البلدان في عام ١٩٥٩ ، قد أخضعت القارة فعلا لإشراف الدول الموقعة عليها . إن معاهدة انتاركتيكا ، معاهدة غير عادلة وتمييزية لأن الانضمام إليها لا يعطي الدول المنضمة الحق في أن تشارك في صنع القرار . فهذا الحق من صلاحيات الأطراف الاستشارية التي تمارس السيطرة الكاملة على قبول أطراف استشارية جديدة .

إن معاهدة انتاركتيكا ترمي إلى تعزيز المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . لذلك يتعذر علينا أن ندرك السبب المنطقي الكامن وراء رفض الأطراف الاستشارية أن تدعو الأمين العام للأمم المتحدة لحضور اجتماعات الدول الأطراف في المعاهدة ، على الرغم من الطلبات المتكررة التي أعرب عنها المجتمع الدولي من خلال القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة عاما تلو الآخر .

ويتضح الطابع الاستئثاري للمعاهدة من أن وثائق اجتماعاتها لا تنشر علنا ؛ كما أن الطابع الدقيق للقرارات غير معروف للغرباء ، والمعلومات لا تعرف إلا بالقدر الذي ترغب الأطراف الاستشارية في نشره علنا . لذلك ، فمن المنطقي أن نفترض أن أية معلومات تتسرب أو تتاح لبقية المجتمع الدولي ، تنتقى بطريقة تتناسب ومتطلبات الدول الموقعة على المعاهدة .

تقول الدول الأطراف في المعاهدة المرة تلو الأخرى إن المعاهدة تعمل بطريقة مثالية . صحيح أنها علّقت المطالب الإقليمية لبعض الدول في انتاركتيكا وكفلت استخدام القارة خالصة للأغراض السلمية . هذه كلها عناصر إيجابية . لكن هذا لا يعني ، ولا يمكن أن يعني ، أن معاهدة مفتوحة العضوية غير تمييزية منصفة وعالمية لا يمكن أن تكون فعالة بنفس قدر المعاهدة الراهنة ، إن لم تفقها فعالية .

إنه لمن دواعي السخرية حقا أن تعترف معاهدة انتاركتيكا بمصلحة البشرية جمعاء في انتاركتيكا ، بينما تحتفظ الدول الأطراف في المعاهدة لنفسها دون غيرها بالحق في تقرير ما يعتبر في الصالح المشترك للإنسانية . ويُحتفظ بالقرارات التي

تتخذ من أجل الصالح المشترك للبشرية كأسرار في حرز مكين بعيدا عن الغالبية الساحقة من ذلك الجنس البشري .

لقد أعرب المجتمع الدولي عن قلقه العميق حيال التدهور المستمر للبيئة . ومن المقرر أن يعقد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية لمناقشة هذه المشكلة الكبرى في عام ١٩٩٢ . لقد تجلى اهتمام المجتمع العالمي بتدهور البيئة في انتاركتيكا وقلقه المتزايد حيالها ، وأثر هذا التدهور على البيئة العالمية - في الدورة المضمونية الاولى للجنة التحضيرية للمؤتمر التي عقدت في نيروبي في الفترة من ٦ إلى ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ . ومع ذلك ، فإن الدول الاطراف في معاهدة انتاركتيكا التي تعرب عن منتهى القلق حيال البيئة العالمية وحمايتها - وهو أمر نقدره - ترفض الإفضاء بمعلومات أو حتى مناقشة المسائل البيئية المتصلة بانتاركتيكا . وهذا الموقف يضر بالتأكيد بعملية إعداد معاهدة شاملة تتناول مسائل البيئة العالمية .

يعدّ اعتماد الدول الاطراف في المعاهدة لاتفاقية تنظيم أنشطة الموارد المعدنية في انتاركتيكا في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، على الرغم من اعتراض واحتجاج الاغلبية الساحقة من دول العالم - مثالا آخر على أن الدول الاطراف في المعاهدة لا تعتبر أنفسها مسؤولة أمام المجتمع الدولي ، وعلى أن صنع القرار في أيدي القلة . ومع ذلك ، فمن دواعي الارتياح حقا أنه ، بعد اعتماد اتفاقية المعادن ، قامت بعض الدول الأطراف في المعاهدة وهي استراليا ، والمانيا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، ونيوزيلندا ، والهند ، بإعادة النظر في هذه المسألة ، وقررت ألا توقع أو تصدق على الاتفاقية .

ويحدونا وطيد الامل ألا يُسمح بدخول اتفاقية المعادن حيز النفاذ ، بغية حماية النظام الإيكولوجي في انتاركتيكا . ونحن نرى أنه ، لمصلحة مستقبلنا المشترك ، ينبغي التخلي عن اتفاقية المعادن ، وفرض حظر دائم على التنقيب عن المعادن واستكشافها واستغلالها .

ويرى العديد من علماء البيئة وغيرهم من العلماء أنه ينبغي الحفاظ على انتاركتيكا باعتبارها آخر قارة لم تتعرض لتغيير كبير بسبب الانشطة البشرية . وقد

أيدت بعض الدول الاطراف في المعاهدة النداء الذي وجهه المجتمع الدولي لإعلان انتاركتيكا محمية طبيعية أو روضة طبيعية عالمية . وفي رأينا أن أي محاولة لوضع اتفاقية بيئية شاملة بشأن حفظ وحماية انتاركتيكا والنظم الإيكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها ، ولإنشاء محمية طبيعية وروضة طبيعية عالمية ، ينبغي التفاوض عليها بمشاركة المجتمع الدولي بأكمله ، وينبغي متابعتها في إطار منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية .

إن انتاركتيكا تراث مشترك للبشرية ، وحماية تلك القارة وصونها مسؤولية مشتركة تقع على عاتقنا جميعا . وأي نظام لحماية انتاركتيكا لا بد أن يحظى بدعم المجتمع الدولي اذا ما أريد أن يكتب له النجاح . ولا يمكن تحقيق الحماية الفعالة لانتاركتيكا وبيئتها إلّا من خلال معاهدة عالمية الطابع ومفتوحة العضوية ومنصفة وقابلة للمساءلة بموجبها .

إن إنشاء محطة تحت رعاية الامم المتحدة في انتاركتيكا بغية النهوض بالتعاون الدولي المنسق في الابحاث العلمية سيكون مفيدا للبشرية . وسيضمن بشكل خاص أن توضع في الاعتبار أهمية انتاركتيكا للبيئة العالمية والنظم الايكولوجية . ومن شأن مثل هذه المحطة أن تكون بمثابة نظام انذار مبكر فيما يتعلق بالتغير المناخي والحوادث .

ومن المؤسف أن نظام الاقلية العنصري لبريتوريا ليس فقط من الاطراف الاستشارية في المعاهدة ، ولكنه يواصل أيضا الاشتراك في اجتماعات أطراف المعاهدة بالرغم من مطالبة المجتمع الدولي باستبعاده من الاشتراك في أي من هذه الاجتماعات .

وقد أكد مجددا المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في إعلانه الختامي أن من مصلحة البشرية جمعاء ألّا تستخدم انتاركتيكا إلّا للاغراض السلمية ، وأن تكون فرصة الوصول اليها متاحة لجميع الدول . وسلّم بأن للبشرية جمعاء مصالح في انتاركتيكا من ناحية السلم والامن الدوليين ، والبيئة وآثارها على الاحوال المناخية للكرة الارضية . وأكد أن ثمة ضرورة ، لصالح البشرية جمعاء ، لضمان الحماية والحفاظ على البيئة والنظام البيئي الذي يعتمد عليها ويرتبط بها في انتاركتيكا من جميع الانشطة البشرية الضارة .

كما أكد على حق المجتمع الدولي في الحصول على المعلومات الخاصة بشتى جوانب انتاركتيكا وأن تودع مثل هذه المعلومات بصفة رئيسية في الامم المتحدة .

ويؤيد وفد بلدي هذا الإعلان بمجمله ، ويدعو الدول الاطراف في معاهدة انتاركتيكا لان تتعاون مع بقية المجتمع الدولي في ضمان تنفيذه .

لقد أبرمت معاهدة انتاركتيكا وقت أن كانت دول كثيرة من أعضاء الامم المتحدة الحاليين لا تزال تناضل من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال . وقد تغيّر العالم منذ ذلك الحين . وعلى هذا ينبغي أن يتغير الآن النظام المتعلق بانتاركتيكا . ينبغي أن يكتسب الشرعية من خلال الصراحة والعالمية والانصاف ، ومن خلال تجديد الالتزام بالفكرة القائلة بأن انتاركتيكا تراث مشترك للبشرية ، وأنها لا تقبل التملّك من جانب أي دولة أو شخص ، وأنه ينبغي حفظها للاغراض السلمية وحدها . وسيواصل وفد باكستان السعي من أجل تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع سائر أعضاء الامم المتحدة .

وأختتم كلمتي بالاعراب عن تأييد وفد بلدي الكامل لمشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع . وقد تولى ممثل ماليزيا عرضه وكانت باكستان من المشتركين في تقديمه .

السيد أديكانمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد نيجيريا أن يعلن مرة أخرى مشاطرته غيره من ممثلي الدول بل وقطاعا واسعا من المجتمع الدولي ، ما أعربوا عنه من مشاعر القلق بالنسبة لمسألة انتاركتيكا المعروضة الآن على اللجنة في اطار البند ٦٧ من جدول الاعمال . ومنذ دورة عام ١٩٨٣ عندما قامت بعض الدول ، ومن بينها نيجيريا ، بطرح هذه المسألة لاول مرة على الجمعية العامة للامم المتحدة ، ازداد وعي المجتمع العالمي بالانشطة الجارية في انتاركتيكا زيادة حادة ، كما تزايد اهتمامه بتلك الانشطة بشكل كبير . ومما يبعث على الطمأنينة أن الجهود الحثيثة التي بذلها كل المعنيين بدأت تؤتي ثمارها ، وأنه نتيجة لذلك أخذت أطراف معاهدة انتاركتيكا ، وخصوصا الاطراف التي لها ن التصويت ، تستجيب للرأي العام العالمي فيما يتعلق بانشطتها في تلك القارة البكر في القطب الجنوبي .

وقد أدت التغيرات الكبيرة في العلاقات الدولية التي تجلت في العام الماضي الى تجدد الاهتمام بالمسائل المتصلة بالعلاقة المتبادلة بين السلم العالمي الدائم

والأمن المشترك والتنمية الاقتصادية والبيئة القابلة للاستمرار . وفي عالم عقد التسعينات لا بد أن تكتسب مسألة انتاركتيكا أهمية متزايدة مع اندفاع العالم في مسيرته تحت التأثير الكامل لموجة الديمقراطية والانفتاح والمساءلة العامة ، وهي موجة تلقى الترحيب . واذا كانت انتاركتيكا لم تسو مشكلة السكان من البشر ، فإن مواردها البحرية والاحيائية ونظامها الايكولوجي الدقيق وقيمتها الاستراتيجية - كل هذا لا يقلل من جدارتها باهتمام الجنس البشري قاطبة - سواء أكان من أطراف معاهدة انتاركتيكا أو من غير أطرافها .

وفي ظل هذه الخلفية ، نلاحظ مع الاسف من تقرير الامين العام بشأن مسألة انتاركتيكا - الوثيقة A/45/459 - استمرار المعايير القديمة للاصطفائية والتمييز والسوية فيما يتعلق بادارة انتاركتيكا وبالاجتماعات التي تعقد بشأنها وبشأن الانشطة التي تجري فيها . وتتخذ الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا الـ ٢٥ جميع القرارات الرئيسية ، بينما تبدو الاطراف غير الاستشارية الـ ١٤ في موقف المتفرجين .

وكما قالت نيجيريا في مناسبات عديدة ، نحن نعتبر معاهدة انتاركتيكا لعام ١٩٥٩ معيبة من أساسها . وهي لا تزال المعاهدة الاقل شعبية بين جميع معاهدات نزع السلاح المتعددة الاطراف السارية اليوم . فبعد انقضاء ٣١ عاما على ابرامها ، لا تستطيع أن تتباهى إلاّ بتوقيع ٣٩ دولة عليها ، من بينها واحدة فقط من القارة الافريقية هي جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري . ثانيا ، يعتبر قصر عضويتها على البلدان ذات القدرة العلمية والتكنولوجية على ايفاد حملات بحثية في انتاركتيكا أمرا ينطوي على قصر نظر ونزعة تمييزية ويناهض مبادئ ومقاصد الامم المتحدة التي تزعم المعاهدة أنها تناصرها . ثالثا ، إن عدم اعترافها بدور الامم المتحدة ذاتها في شؤون مثل هذه القارة الهامة وغير المأهولة التي تشكل ١٠ في المائة تقريبا من مساحة الكرة الارضية أمر أقرب لان يثير الارتياب في نوايا أطراف المعاهدة . لذلك ، وجدت نيجيريا أنه من الصعب عليها أن تؤيد تلك المعاهدة التي يؤدي مجرد وجودها وأنشطتها العملية الى تشجيع التفاوت وزيادة الاجحاف بين الدول .

إننا نشعر بقلق اذ نرى أن معاهدة تستهدف النهوض بانشطة للبحث العلمي المحض في انتاركتيكا قد أدت بدلا من ذلك بشكل تدريجي على مر السنين الى تعزيز المصالح التجارية لقلة من البلدان بسبب امكانات القارة الهائلة في المجال الاقتصادي وغيره . ونجد من الصعب أن نتقبل حقيقة أن تلك المعاهدة ، بدلا من أن تتلافى الصراع الدولي الناجم عن التنافس والمطالب الاقليمية ، فإنها في الواقع قد أضفت الشرعية على هذه المطالب . وعززت ملكية المحطات العلمية والقواعد والاراضي التي تحتلها بعض الدول الاستشارية بطريقة تذكّرنا بالفتوحات الاستعمارية فيما مضى . أما بالنسبة لنا ، فان مطلب المعاهدة بإقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية ووضع منزوع السلاح لانتاركتيكا هو مطلب يبدو أجوف لانه يتم في الوقت الذي تغمض فيه أطراف المعاهدة عيونها عن حصول نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على جزء من انتاركتيكا بغرض تجريب القذائف ، كما ذكر مؤخرا في تقرير الامين العام المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠ - الوثيقة A/45/571 - فيما يتعلق بالتحقيقات التي أجريت حول قدرة جنوب افريقيا في مجال القذائف التسيارية التي تحمل رؤوسا نووية .

ان الاثر الصافي لكل هذه التطورات وغيرها من التطورات ذات الصلة هو أن قارة انتاركتيكا لا تمت بصلة الى ما توخته معاهدة عام ١٩٥٩ . فاولا ، تجلت آثار سلبية خطيرة في الاستنزاف المنتظم للموارد الحية وغير الحية الشحيحة والمتضائلة لانتاركتيكا نتيجة لازدياد الانشطة البشرية نتيجة لجاذبية المكاسب الاقتصادية الواسعة النطاق والرواسب المعدنية الضخمة كالنفط والغاز وغيرهما من المعادن الثمينة .

ثانيا ، ان بناء المحطات العلمية ومهابط الطائرات والفنادق السياحية وغيرها من مرافق الدعم يؤثر تأثيرا كبيرا على الجزء الارضي الخالي من الجليد والبالغ ٢ في المائة من انتاركتيكا والذي أصبح الآن مكتظا ، الامر الذي تترتب عليه آثار ضارة بالنسبة لبيئة القارة الهشة . والاهم من ذلك ، أن مسألة التلوث البيئي التي ابقيت طي الكتمان على مر السنين بسبب الموقع النائي للقارة البكر أصبحت في طليعة المشاغل الدولية إذ يتصدى العالم للآثار الكاملة لتلوث البيئة وتدهورها . وقد تم الابلاغ عن حالات القاء نفايات سمية من المحطات والسفن ، واحراق وقود أحفوري ونفايات قابلة للاحتراق في حفر مفتوحة ، مما يؤدي الى انتشار التلوث في الجو وتسرب النفط على نطاق واسع من السفن ومضخات المستودعات . والجدير بالذكر في هذا الصدد حالة سفينة التموين الارجنتينية باهيه باريسو التي تسرب منها ما يقارب ٢٥٠ ٠٠٠ غالون من النفط قرب محطة بالمر في شباط/فبراير ١٩٨٩ ولوثت ١٥ كيلومترا تقريبا من ساحل انتاركتيكا . ولم يجر تحقيق كامل في هذا الحادث ولم تحدد بدقة حتى الآن آثاره البيئية على المياه المحيطة ومستعمرات البطريق وسلالات الكريل .

إن نيجيريا ، بصفتها دولة ساحلية في القارة الافريقية تطل على جنوب المحيط الاطلسي وتسيطر على الطرق المؤدية الى جزء حيوي من انتاركتيكا ، لا يسعها الا أن تشعر بالقلق ازاء التطورات غير المؤاتية في انتاركتيكا . ومما لا يخفى على أحد أن الاخلال بالتوازن الدقيق للنظام الايكولوجي في انتاركتيكا عن طريق الانشطة البشرية الواسعة النطاق مثل استكشاف المعادن من شأنه أن يؤدي الى انخفاض درجة حرارة الجليد في انتاركتيكا وهذا يفضي بدوره الى ارتفاع مستوى البحر . وبالنسبة للقارة

البكر التي تحتوي على أكثر من ٩٠ في المائة من الجليد في العالم ، يمكن أن يؤدي ارتفاع منسوب البحر ، ولو ببضع بوصات ، الى زيادة حادة في مستويات سطح البحر في العالم بحيث يمكن أن يغمر العديد من المستوطنات الساحلية ، لاسيما الواقعة على مقربة من انتاركتيكا . ومن ناحية أخرى ، نظرا للدور الحيوي الذي تؤديه انتاركتيكا في حركة تيارات المياه في أعماق المحيطات بعيدا عن قاع البحار المحيطة بانتاركتيكا فإن تلوث محيطها قد يكون له آثار بعيدة المدى تصل إلى بضعة آلاف الكيلومترات وإلى المحيطات الواقعة شماليها ، ومنها جنوب المحيط الاطلسي . ولذلك ، اضطرت حكومتي الى ابراز هذا الشاغل الخطير في البيان الافتتاحي الذي أدلى به وزير خارجيتنا في الاجتماع الثاني لدول منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الاطلسي الذي استضافته نيجيريا في أبوجا في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

وفي تلك المناسبة ، استرعى وزير خارجيتنا الاهتمام الى ضرورة كفالة الحماية البيئية لمنطقة جنوب المحيط الاطلسي ، ودعا الى التحلي بأقصى قدر من اليقظة لضمان سلامة البيئة البحرية للمنطقة من القاء غير القانوني النفايات المشعة وغيرها من النفايات الخطيرة في قاع بحارنا على نحو مخالف للقانون ، بغية حماية الحياة والحيوانات البحرية التي تعتمد عليها مواردنا في مجال صيد الاسماك . ومضى البيان يقول :

"وفي هذا الصدد ، يجب على الدول الاعضاء في المنطقة أن تبدي اهتماما كبيرا بالتطورات المثيرة للقلق الجارية حاليا في قارة انتاركتيكا البكر التي اجتذبت ثروتها المعدنية المعروفة اهتماما دوليا . يجب أن تظل انتاركتيكا مختبرا علميا عالميا بحتا وأن يظل استغلالها مقتصرا على الاغراض السلمية غير التجارية . وينبغي أن تحفزنا التقارير المتزايدة عن تسرب كميات كبيرة من النفط من السفن والناقلات التي تمر عبر انتاركتيكا على اتخاذ اجراءات لتنبيه المجتمع الدولي الى أخطار جسيمة المتمثلة في تلوث البيئة وأثر انتشاره في جنوب المحيط الاطلسي بما في ذلك شواطئنا" .

وكخطوة أولى في تناول هذه الشواغل ، يرحب وفدي بالزخم الجديد الذي اكتسبته حركة المطالبة بفرض وقف ملزم قانونا لاستكشاف المعادن في انتاركتيكا من جانب بعض الأعضاء الرئيسيين في مجموعة الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا ، ومنها فرنسا واستراليا ونيوزيلندا. كما نلاحظ الموقف الايجابي ذا الدلالة الذي يتخذه الجمهور والمجالس البرلمانية والمنظمات غير الحكومية في عدد من البلدان ومنها بلجيكا وايطاليا ، وكذلك الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة .

وحتى قبل أن يتم التوقيع على اتفاقية تنظيم أنشطة الموارد المعدنية لانتاركتيكا في ولينغتون في نيوزيلندا في عام ١٩٨٨ ، أعربت نيجيريا عن معارضتها للمحاولات الرامية الى اضفاء الشرعية على تدهور بيئة انتاركتيكا والاضرار بها . ولذلك فان فقدان اتفاقية تنظيم أنشطة الموارد المعدنية في انتاركتيكا مصداقيتها يعد نصرا ، وإن كان محدودا ، لأولئك الذين يساندون قضية الاقتصار على أنشطة البحوث العلمية للأغراض السلمية دون غيرها . غير أن ذلك ليس الا خدعة تمييزية تستهدف ادامة العيوب في معاهدة انتاركتيكا .

ومن ثم ، تدعو نيجيريا الى اقامة نظام عالمي لحماية البيئة في انتاركتيكا وفرض رقابة فعالة على التنقيب عن المعادن واستخراجها ووقف التزاحم العشوائي الحالي على استغلالها تجاريا . ومعاهدة انتاركتيكا بصيغتها الحالية ، على الرغم مما تدعيه ، غير قادرة في حد ذاتها على الاضطلاع بهذه الأدوار على المدى الطويل رغم ادعاء البعض بعكس ذلك . وليس بمقدورها أيضا أن تفي بالتطلعات المشروعة للمجتمع الدولي والمتماشية مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ويتضح من المواقف المعادية التي طالما اتخذتها الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا إزاء طلب الدول غير الأطراف باجراء مناقشات مفتوحة وصريحة بشأن المسألة ، ومن تفضيل الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا السرية القصوى في ادارة شؤون هذه القارة التي تؤثر على سلم وأمن وتنمية جميع الدول ، صغيرها وكبيرها ، ان الشوط الذي لا يزال متعينا أن نقطعه طويل .

ومن هذا القبيل رفض الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا دعوة الامين العام أو ممثله الى اجتماعها الحالي في سانتياغو في شيلي الذي بدأ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، متجاهلة بذلك تماما قرارات الجمعية العامة السابقة وذات الصلة ، فهو لا يسهم البتة في بناء الثقة .

ويرى وفدي أن استعراض معاهدة انتاركتيكا في عام ١٩٩١ ينبغي أن يتيح فرصة كبيرة لتصحيح أوجه القصور الخطيرة هذه بحيث يمكن للمعاهدة أن تحظى بتأييد واسع في السنوات المقبلة . وفي جوهر هذه الاصلاحات ، تكمن ضرورة اعلان انتاركتيكا منطقة محمية طبيعية أو روضة طبيعية عالمية يتاح الوصول اليها لكل البلدان على قدم المساواة ومختبرا للمعرفة والبحوث العلمية . ولا بد من تجميد جميع المطالب الاقليمية بصفة دائمة . وينبغي الاستعاضة عن معاهدة انتاركتيكا الحالية بنظام قانوني جديد يبرم برعاية الأمم المتحدة لضمان انضمام كل بلدان العالم اليه وحماية مصالح الدول قاطبة .

ولكن ريثما يتم ذلك ، ينبغي أن يتاح للأمم المتحدة ، عن طريق الأمين العام ، رصد الانشطة الجارية في انتاركتيكا . ويحدو وفدي الأمل في أن ينظر بجدية في هذه الاقتراحات وأن تبدي الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا موقفا مؤاتيا حيال مشروعي القرارين A/C.1/45/L.63/Rev.1 و A/C.1/45/L.64 المتعلقين بالمسألة المعروضة على اللجنة واللذين يحظيان بتأييد وفدي التام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا ليعرض النص المنقح لمشروع القرار المشترك بشأن مسألة انتاركتيكا .

السيد رضوان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض مشروع القرارة A/C.1/45/L.63/Rev.1 ، المعنون "مسألة انتاركتيكا" ، باسم بلدي وأنتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، أوغندا ، باكستان ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جزر القمر ، زامبيا ، زمبابوي ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سري لانكا ، السنغال ، السودان ، عمان ، غانا ، كينيا ، ليسوتو ، المكسيك ، نيبال ، نيجيريا .

إن التطورات التي حدثت منذ مداولاتنا بشأن هذا البند في العام الماضي قد أكدت أكثر من أي وقت مضى على ضرورة اتخاذ اجراءات دولية جماعية من أجل حماية انتاركتيكا . وفي الوقت ذاته ، هناك صلة واضحة بين هذا الموضوع وزيادة وعي واهتمام المجتمع الدولي بحماية بيئته العالمية . وبما أن انتاركتيكا تغطي ١٠ في المائة من سطح الأرض وتضم ٧٠ في المائة من موارد المياه العذبة المتاحة في العالم ، فإن علينا مسؤولية مشتركة لحماية بيئتها . وبسبب الأهمية الحاسمة لانتاركتيكا بالنسبة للبيئة والإيكولوجيا العالمية يجب أن تشكل تحديا أمام المجتمع الدولي يفرض عليه التكاتف لتحمل هذه المسؤولية المشتركة ، وهذا يتسق والاتجاهات الحالية السائدة في العلاقات الدولية ، حيث تفسح انقسامات الحرب الباردة الطريق أمام انتشار الديمقراطية والتعاون وتوافق الآراء على الصعيد الدولي . إن فحوى مشروع القرار يستهدف حقا تحقيق هذا الهدف .

ويؤسفني أن أعلم اللجنة أنه لم يتسن مرة أخرى تحقيق توافق الآراء . ومع هذا فإن مقدمي المشروع حاولوا أن يأخذوا في الاعتبار الى أقصى حد ممكن وجهات نظر وشواغل الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا . ومن الواضح أن لهجة مشروع القرار تعبر عن هذا الوعي بضرورة تحقيق التوازن والتآلف بين مصالح جميع الأعضاء .

ولكن الشغل الشاغل لمشروع القرار هو ، كما بينت من قبل ، حماية انتاركتيكا . وإذا كانت التضحية بهذا الهدف هي الثمن الواجب دفعه لتحقيق توافق الآراء ، فلا يمكن أن يكون هناك شك فيما يفضله مقدمو المشروع بصورة واضحة .

إن مشروع القرار يؤكد على أهمية انتاركتيكا بالنسبة للبيئة العالمية وضرورة حمايتها من جميع الانشطة الانسانية الضارة وضرورة اضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة القارة لفائدة الانسانية جمعاء . وفقرات الديباجة تعيد تأكيد أهمية انتاركتيكا وعلاقتها بالبيئة العالمية . كذلك تؤكد الديباجة مرة أخرى أن استخدام انتاركتيكا يجب أن يظل مقصورا إلى الابد على الاغراض السلمية وحدها وألا تصبح ساحة او موضوعا لخلاف دولي . كما أنها تعبر عن الوعي بالتدهور البيئي الذي يمكن أن يسببه تعدين انتاركتيكا ، وترحب بالمبادرة التي اتخذتها بعض الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا بالترويج لفكرة جعل انتاركتيكا محمية طبيعية أو متنزها عالميا وحظر التنقيب والتعدين في انتاركتيكا وحولها .

كذلك تشاطر فقرات الديباجة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية القلق الذي أعربت عنه في دورتها الموضوعية الاولى المعقودة في نيروبي في آب/أغسطس الماضي بشأن الانحطاط البيئي لانتاركتيكا واثره على البيئة العالمية . وتؤكد الديباجة من جديد على ضرورة كفالة حماية انتاركتيكا والحفاظ عليها بصورة شاملة عن طريق اطار تفاوضي متعدد الاطراف بالمشاركة التامة لجميع اعضاء المجتمع الدولي . كما تتحدث الديباجة عن ضرورة منع الآثار السلبية للانشطة الانسانية الناجمة عن كثرة عدد المحطات والبعثات العلمية في انتاركتيكا أو التقليل من هذه الآثار إلى الحد الادنى . وفي هذا الصدد ترحب الديباجة بالاتجاه المستمر في الاعتراف بالحاجة إلى انشاء محطات أبحاث علمية في انتاركتيكا يجري تنسيقها دوليا بغية التقليل الى أدنى حد من الازدواج غير الضروري في مرافق الدعم السوقي .

وفي الفقرة ١ من المنطوق ، تعرب الجمعية العامة عن أسفها لانه ، على الرغم مما اتخذته من قرارات عديدة لم تر الاطراف الاستشارية في المعاهدة من الملائم دعوة

الامين العام أو ممثله لحضور اجتماعات الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا ، بما في ذلك الدورة الاستثنائية للاجتماع الاستشاري لمعاهدة أنتاركتيكا في سانتياغو في الفترة من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وتحث الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا مرة أخرى على دعوة الامين العام أو ممثله لحضور اجتماعاتها المقبلة .

وفي الفقرة ٢ تطلب الجمعية العامة إلى الاطراف في المعاهدة أن تودع لدى الامين العام للامم المتحدة معلومات ووثائق تشمل جميع جوانب أنتاركتيكا وتطلب إلى الامين العام أن يقدم تقريرا عن تقييماته لتلك المعلومات والوثائق إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة .

وفي الفقرة ٣ ، تعرب الجمعية العامة عن اقتناعها بأن أي خطوة لوضع اتفاقية بيئية شاملة لحفظ وحماية أنتاركتيكا والنظم الايكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها ولانشاء محمية طبيعية أو متنزه عالمي يجب أن يشارك المجتمع الدولي مشاركة كاملة في التفاوض بشأنها . وفي هذا الصدد نعتقد أنه لابد من متابعة المسالة في اطار منظومة الامم المتحدة ، بما فيها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

وبعد التشاور مع الذين شاركونا في تقديم مشروع القرار ، اتفقنا على حذف الفقرة ٤ . ولكننا مازلنا مقتنعين اقتناعا راسخا بأن الشواغل إزاء بيئة أنتاركتيكا ينبغي أن تعالج على النحو الواجب ، بمختلف جوانبها ، في اطار مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ .

وفي الفقرة الخامسة تحث الجمعية العامة جميع أعضاء المجتمع الدولي على دعم جميع الجهود الرامية إلى حظر التنقيب والتعدين في أنتاركتيكا وحولها ، وعلى تأمين استخدام جميع الانشطة بصورة خاصة لاغراض الدراسات العلمية السلمية ، وأن تكفل جميع هذه الانشطة صون السلم والامن الدوليين في أنتاركتيكا وحماية بيئتها ، وأن تكون لصالح البشرية جمعاء .

وفي الفقرة ٦ ، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري ، بمعاونة الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، دراسة شاملة عن انشاء محطة ترعاها الأمم المتحدة في أنتاركتيكا ، بغية تعزيز التعاون الدولي المنسق في البحوث العلمية لفائدة البشرية ، وبخاصة عن أهمية أنتاركتيكا للبيئة والنظم الايكولوجية العالمية ، وكذلك للعمل كنظام للانذار المبكر بشأن التغيرات المناخية والحوادث .

وفي الفقرة ٧ ، تحث الجمعية العامة جميع الدول على التعاون مع الأمين العام ومواصلة المشاورات بشأن جميع الجوانب المتعلقة بأنتاركتيكا .

وفي الفقرة ٨ ، تطلب الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم للجمعية في دورتها المقبلة تقريرا ، في حدود الموارد المتاحة حاليا ، عن حالة البيئة في أنتاركتيكا وتأثيرها على النظام البيئي العالمي .

إننا ندرك الآثار المالية المترتبة على اقتراحاتنا الواردة في الفقرتين ٦ و ٨ من المنطوق . ولكن يمكن للأمانة أن تحل المشكلة باستخدام البيانات والموارد المتاحة . ويمكن كذلك الحصول على البيانات من الدراسات العلمية الدولية ومن هيئات مثل جمعية السلام الأخضر . وسوف تحظى البيانات الواردة من الأطراف الاستشارية بالترحيب لأنها ستساعد الأمانة على إعداد التقارير .

أخيرا ، في الفقرة ٩ ، تقرر الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والاربعين البند المعنون "مسألة أنتاركتيكا" .

لقد بذل مقدمو مشروع القرار قصارى جهدهم لتفادي المواجهة . وقد صيغ النص بعناية وبصياغات معقولة ، آخذا بعين الاعتبار التطورات الأخيرة ، ومكررا من جديد الاعراب عن الشواغل الاساسية للمجتمع الدولي .

ونحن على ثقة من أن اللجنة ستعتمد مشروع القرار ، كما اعتمدت مشاريع القرارات المماثلة في السابق . ولهذا فإننا نقدم مشروع القرار لتقوم اللجنة بالبت فيه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى آخر متكلم في قائمة المتكلمين لجلسة صباح اليوم ، وبهذا انهت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٦٧ من جدول الاعمال .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لبرنامج العمل والبرنامج الزمني ، من المقرر ان تبدأ اللجنة يوم الجمعة ، الموافق ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، في المرحلة التالية من عملها ، وهي المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات المتصلة بالامن الدولي ، المقدمة في اطار البنود ٦٨ و ٦٩ و٧٠ من جدول الاعمال ، والبت فيها . ولكن ، نظرا لعدم وجود متكلمين مدرجين في قائمة المتكلمين لذلك اليوم ، ستبدأ اللجنة تنظر في هذه البنود من جدول الاعمال يوم الاثنين ، الموافق ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر .

وفي يوم الاثنين ايضا ، سنبت ، كما قررت اللجنة من قبل ، في مشروعي القرارين المقدمين في اطار البند ٦٧ من جدول الاعمال ، "مسالة انتاركتيكا". وأحث الوفود المعنية على الانتهاء من مشاوراتها في أقرب وقت ممكن .

وأود ايضا أن اقترح تمديد الموعد النهائي لاقفال قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن بنود جدول الاعمال المتعلقة بالامن الدولي الى الساعة ١٨/٠٠ من يوم الاثنين ، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ومالم اسمع اعتراضا ، سأعتبر هذا الاقتراح مقبولا للجنة .

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥